أَثَرُ آرَاءِ سِيبَوَيْهِ النَّحْوِيَّةِ فِي مُوَافَقَةِ مَسَائِلِ الْبِنَاءِ فِي كِتَابِ الْمَقَاصِدِ الشَّافِيَةِ فِي شَرْحِ الْخُلاصَةِ الْكَافِيَةِ لِلشَّاطِبِيِّ

حسن فاروق نعمان التويجري
وزارة التربية، المديرية العامة لتربية ديالى(العراق)

The Impact of Sibawayh's Linguistic Views on al-Shatibi's al-Maqasid al-Shafiya in Explaining al-Khulasa al-Kafiya

Hasan Farooq Noaman al-Tuwaijari
https://orcid.org/0009-0007-5458-3415
Ministry of Education, General Directorate of Education in Diyala (Iraq) hasan.farooq.83@ec.edu.iq

تاريخ الاستلام:3 / 10 /2025 تاريخ القبول:01 / 11 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 04 / 2026

الملخص:

يُعَدُّ سيبويه (ت180هـ) إمام النحاة وأحد أبرز مؤسسي الدرس اللغوي العربي، إذ مثّل كتابه الكتاب المرجع الأصيل الذي اعتمدت عليه الأجيال اللاحقة من النحاة، ولا سيما في القضايا الدقيقة المتعلقة بالإعراب والبناء. وقد تركت آراؤه أثرًا بالغًا في مختلف المصنفات النحوية، ومنها كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي (ت790هـ)، الذي يُعَدُّ من أهم الشروح المطوّلة على أرجوزة ابن مالك، ويسعى هذا البحث إلى دراسة أثر آراء سيبويه النحوية في موافقة مسائل البناء في المقاصد الشافية، وذلك من خلال تتبع المواضع التي استند فيها الشاطبي إلى أقوال سيبويه، أو ناقشها، أو أبدى موافقته عليها. وقد أبرزت الدراسة أن الشاطبي لم يكن ناقلاً محضًا، وإنما كان محللًا وناقدًا، يوازن بين أقوال الأئمة، ويوسّع دائرة النقاش، مع إظهار تقدير خاص لآراء سيبويه التي عُدَّت أساسًا مرجعيًا في مسائل البناء، وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على جانب مهم من جوانب التلقي النحوي بين القرنين الثاني والثامن الهجريين، مبيّنًا مدى استمرارية تأثير سيبويه في الشروح المتأخرة، وكيفية حضور منهجه في التأصيل النحوي. كما يُبرز البحث مكانة الشاطبي في المحافظة على التراث النحوي من جهة، وفي تطويره وإعادة عرضه عرضًا تحليليًا من جهة أخرى. وبذلك فإن هذه الدراسة لا تقف عند حدود رصد الأثر فحسب، بل تسعى إلى الكشف عن طبيعة العلاقة العلمية بين سيبويه والشاطبي، بما يسهم في إبراز الامتداد التاريخي للنحو العربي، ويُظهر تماسك بنيته المعرفية عبر العصور.

كلمات المفتاحية: سيبويه، الشاطبي، الموافقة، المقاصد الشافية، النحو العربي.

Abstract:

Sibawayh (d. 180 AH) is regarded as the leading authority among Arab grammarians and one of the foremost founders of Arabic linguistic studies. His book Al-Kitab became the primary reference upon which later generations of grammarians relied, particularly in subtle issues related to inflection (i'rab) and indeclinability (bina'). His views had a profound influence on various grammatical works, including Al-Maqasid al-Shafiyah fi Sharh al-Khulasah al-Kafiyah by Imam al-Shatibi (d. 790 AH), one of the most important extensive commentaries on Ibn Malik's Alfiyyah. This study examines the impact of Sibawayh's grammatical opinions on the issues of indeclinability addressed in Al-Maqasid al-Shafiyah, by tracing the instances in which

al-Shatibi relied on, discussed, or explicitly agreed with Sibawayh's views. The study demonstrates that al-Shatibi was not merely a transmitter, but rather a critical analyst who compared the opinions of earlier scholars and expanded the scope of grammatical discussion, while showing particular regard for Sibawayh's views as a foundational reference in matters of indeclinability. The significance of this research lies in highlighting an important aspect of grammatical transmission between the second and eighth centuries AH, illustrating the continuity of Sibawayh's influence in later commentaries and the persistence of his methodological approach in grammatical theory. It also underscores al-Shatibi's role in both preserving the grammatical heritage and re-presenting it through analytical refinement. Thus, the study goes beyond merely tracing influence to revealing the nature of the scholarly relationship between Sibawayh and al-Shatibi, thereby demonstrating the historical continuity and intellectual coherence of Arabic grammar across the centuries.

Keywords: Sibawayh, al-Shatibi, al-Muwafaqat, al-Maqasid al-Shafiya, Arabic grammar.

مقدمة:

تُعَدّ الدراسات النحوية إحدى الركائز الكبرى في صون اللغة العربية وحفظ تراثها، فقد أسهمت إسهامًا عظيمًا في بناء صرح الثقافة العربية الإسلامية، وارتبطت ارتباطًا وثيقًا بفهم النصوص الشرعية واللغوية على حدٍّ سواء. ومن بين أعلام هذه الدراسات برز سيبويه (ت180هـ) إمام النحاة وشيخ المدرسة البصرية، الذي وضع في كتابه الكتاب أصول النحو العربي وقواعده، حتى صار مرجعًا أساسيًا للنحاة بعده، ومصدرًا لا غنى عنه لكل من أراد التعمّق في دقائق العربية. لقد كان سيبويه في نظر العلماء منارةً في الدرس النحوي، إذ جمع شتات المسائل، ورتّب الأبواب، ووضع القواعد الكلية، وأصّل لمباحث الإعراب والبناء، مستندًا إلى الاستقراء الواسع لكلام العرب شعرًا ونثرًا. ومن هنا لم يكن غريبًا أن يُوصَف كتابه بأنه "قرآن النحو"، لما حواه من دقة المنهج وشمولية الطرح.

ومن المسائل التي حظيت بعناية سيبويه وأثْرَت الدرس النحوي مسألة البناء، وهي من أبرز القضايا المتعلقة بالإعراب، إذ يترتب عليها فهم عميق لتركيب الجملة وتماسكها. وقد بسط سيبويه القول في هذه المسائل، ورسم معالمها، وحدد ضوابطها، حتى غدت آراؤه فيها أصلاً يرجع إليه النحاة في مناقشاتهم وتحليلاتهم. ولأهمية هذه القضايا في ضبط النصوص واستقامة التراكيب، استمر حضورها في المصنفات النحوية التي تلت عصر سيبويه، إذ تلقّاها العلماء بالشرح والتفصيل والتعليق.

ويبرز في هذا السياق كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، وهو شرح مطوّل على أرجوزة ابن مالك المعروفة بـ الخلاصة الكافية، التي اختصر فيها مادته النحوية والصرفية. وقد جاء الشاطبي في شرحه هذا مبيّناً ومحلّلاً، يجمع بين النقل والاستدلال، وبين التأصيل والتفريع، فكان شرحه موسوعة نحوية حافلة بالآراء والمناقشات. وما يميز المقاصد الشافية أنه لم يقتصر على الشرح التقليدي للمتن، بل تجاوزه إلى عرض القضايا عرضاً تحليلياً نقدياً، مستحضراً جهود الأئمة السابقين، وعلى رأسهم سيبويه، الذي احتلّ موقعاً بارزاً في مباحث الكتاب، ويتجلّى أثر سيبويه في المقاصد الشافية من خلال حضور آرائه في مسائل البناء، حيث يكثر استدعاء قوله، ويُستند إلى حججه، ويُبرز الشاطبي مدى موافقته لما أسّسه إمام النحاة. وفي مواضع أخرى قد يتوسع الشاطبي في التعليل أو يُبدي بعض الملاحظات التي تُظهر

تفاعله الواعي مع نص سيبويه، مما يعكس عمق العلاقة بين التراث النحوي المبكّر وامتداده في القرون اللاحقة. فالشاطبي لم يكن مجرد ناقل لآراء من سبقه، بل كان محللاً وناقداً يوظّف ما ورثه في خدمة شرحه، وبذلك حافظ على الصلة المتينة بين الماضي والحاضر، وأسهم في إثراء النظر النحوي. ومن هنا تتحدد أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى دراسة أثر آراء سيبويه النحوية في موافقة مسائل البناء في المقاصد الشافية، من خلال الكشف عن مواطن حضور هذه الآراء، ومدى التزام الشاطبي بها، ووجوه الإفادة منها، فضلاً عن إظهار ما أضافه الشاطبي من مناقشات أو تعليلات جديدة. كما يسعى البحث إلى إبراز مكانة سيبويه بوصفه الأساس الذي انبنى عليه الدرس النحوي، وبيان جهود الشاطبي في صيانة هذا التراث وتطويره. وبذلك فإن هذه الدراسة تسهم في الكشف عن تواصل حلقات الدرس النحوي عبر العصور، وتُبرز كيف ظلّ تراث سيبويه حيّاً نابضاً في مؤلفات النحاة اللاحقين، وكيف كان كتاب المقاصد الشافية مجالاً رحباً لظهور هذا الأثر واستمراره، مما يثري البحث النحوي المعاصر، ويؤكد أن دراسة العلاقة بين الأصول والتفريعات من شأنها أن تمنحنا رؤية أوضح لمسار تطور النحو العربي عبر تاريخه الطويل.

وقد اتبعت في دراسة المسائل المنهج الوصفي التحليلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال أثر آراء سيبويه: ذكرت في كل مسألة توظيف الشاطبي لسيبويه في آرائه أو أقواله أو شواهده، أو غير ذلك مما اعتمده الشاطبي واستند إليه في شرح مسائل الألفية ومناقشتها، وتوثيق رأي سيبويه الذي وظف في المقاصد من مؤلفاته قدر الامكان، وتحليل الأثر النحوي لسيبويه في مسألة البناء في كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية في ضوء أقوال النحويين، وفهمهم لرأي سيبويه في المسألة، وبياني قراءته في كل موضع بما فتح الله تعالى، ويسر.

يختص هذا البحث بدراسة جوانب من الدرس النحوي بين اثنين من أعلام اللغة والنحو، وهم: (سيبويه، والشاطبي)، وقد تعمد الباحث ترك السيرة الشخصية والعلمية لهم، بعد أن أيقن أنه لن يزيد شيئا على عشرات الكتب والدراسات التي فصل باحثوها في ترجمة هؤلاء الأعلام، وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين (نظري، وتطبيقي). سأقدم لكم نبذة عن تلك المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول (نظري)

يشمل هذا المبحث

1. أثر سيبويه في الدراسات اللغوية:

تمثلت جهود سيبويه النحوية في آرائه وشواهده وتعليلاته النحوية الكثيرة، والكم الكبير من الكتب التي خلفها، فأغنت المكتبة العربية، فلا يكاد يستغني عنها من جاء بعده، ومما تجدر الاشارة اليه أن سيبويه فرق بين النحو والإعراب وكان يرى النحو أشمل من الإعراب، بل لعله أول من ألف في أصول النحو، وأكد أن اللغة قوانين تحافظ عليها وأفرد أبوابه كثيرة للقياس، وكان موقفه من الاستشهاد بالقراءات لا يختلف عن موقف سائر النحاة في رد طائفة منها، وكذلك موقفه من الأحاديث النبوية فهو لا يرى الاستشهاد بالحديث إلا أنه لا يمتنع من أن يذكر الحديث تأييدا الرأي قرره، أما موقفه من كلام العرب من الشعر والنثر فقد اعتمد على الكثير من النصوص الفصيحة منها، ولم يكن يقيس على الشاذ والنادر، وبذلك ثبت له جهد.

ولم تقتصر معرفة سيبويه على النحو وحسب، وإن كان النحو أغلب عليه، وإنما تعدته إلى الإلمام باللغة، ولم تمنعه حبسة لسانه من امتلاك اللغة، فهو وإن وجد ثقة في النطق وصعوبة في تأدية المعني، فإنه يستسهل التعبير على الورق، وهذا أمر طبيعي لا غرابة فيه، فنحن نجد كثيرين ممن يلحنون في النطق شفاها، وإذا ما قرأنا هم نقع على لغة متماسكة قوية، وهذا حال سيبويه أيضا، وبالمحصلة فإن لسان سيبويه كان يعاني من ضعف في النطق، غير أن ذلك لم يحل دون تمكنه العميق من

اللغة العربية وعلومها، ولا دون قدرته البارعة على التعبير عنها كتابة"[1]، ولعل ذلك التمكن في اللغة من اثر الخليل شيخه، فقد كان لغويًا حاذقا، وهو أول من وضع معجما في العربية"[2]، أو سن فكرة وضعه، إذ يزعم بعضهم أنه وضع المنهج والأصول، وعمل قطعة منه، ثم أنتمه تلميذه[3] (الليث)[4].

والدليل على امتلاك سيبويه اللغة ما رواه ابن سلام[5] "قال: كان سيبويه النحوي جالسا في حلقة بالبصرة فتذاكرنا شيئا من حديث قتادة[6]، فذكر حديثا غريبا، وقال: لم يرو هذا إلا سعيد بن أبي العروبة[7]. وقال له بعض ولد جعفر[8]: ما هاتان الزيادتان يا أبا بشر؟ قال: هكذا يقال أن العروبة يوم الجمعة. فمن قال عروبة فقد أخطا. قال ابن سلام: فذكرت ذلك ليونس. فقال: أصاب الله دره[9].

وقد بلغ أبو بشر في علوم العربية مرتبة رفيعة، أثبتها له المتقدمون والمتأخرون على السواء، فكانت كلماتهم في الثناء على علمه دالة على سمو مكانته وعلو منزلته في علوم العربية.

وكان ابن جني يرى أن سيبويه هو صاحب علم العربية، فيقول: "لما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذي جمع شعاعه[10]، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله[11] وخلج أشطانه[12]، ويعج احضانه[13]، وزم شوارده، وأفاد فوارده[14]، أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذره على أمثلتهم التي حذوا، لا سيما والقياس إليه مصغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل"[15].

وخلاصة القول من كل ما تقدم أنه لا يختلف اثنان في أن كتاب سيبويه أروع كتاب صنف قديما في النحو والصرف. لا لأن سيبويه بناه على غير مثال سابق فحسب، بل أيضًا لأنه استوفى فيه قوانينهما، واستقصاها استقصاء بهر معاصريه ومن خلفوهم على مر العصور، حتى أطلقوا عليه جميعا اسم (الكتاب) عنوانًا بتفرد به دون غيره من الكتب التي عاصرته أو ألفت بعده، لما امتاز به من كمال في وضع أصول النحو والصرف وضعا نهائيًا، بحيث لم يترك فيهما للعصور التالية شيئًا تضيفه إلا بعض التفريعات والزوائد الطفيفة. ولتذليله علمي النحو والصرف وما أشاعه فيهما من التقنين المصيب مع الترتيب الدقيق لمقدماتهما الصحيحة، والإحاطة التامة بعللهما ومقاييسهما المطردة، وبذلك كله أصبح هذا الكتاب الإمام المتبوع لعلماء العربية في كل عصر، والكنز الذي لا يزال يسيل بالفرائد النحوية والدرر الصرفية.

2.كتاب المقاصد الشافية.

يعد كتاب الخلاصة المعروف بألفية ابن مالك من أشهر متون النحو؛ لأنه استطاع أن يجمع معظم أبواب النحو في رجز سهل وواضح، ويحوي خلاصة النحو ولبابه مع ذكر الخلاف الواقع بين النحويين، وهو مختصر من كتاب ابن مالك الآخر الموسوم بالكافية الشافية الذي يحوي زهاء ألفين وسبعمئة وخمسين بيتا، وقد تلقى العلماء ألفية ابن مالك بالقبول والاستحسان، وتعددت جهودهم في هذا الكتاب، فمنهم من شرحه، ومنهم من خرج شواهده، ومنهم من أكمله نظماً وذيل عليه[16]، ومن هؤلاء الشراح الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، وسمى شرحه: (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، وهو أعظم شروح الألفية كما يرى بعض النحويين - وهو الحق.

وعرف الشاطبي أكثر ما عرف بكونه فقيها أصوليا، وكتاباه (الموافقات) و(الاعتصام) يشهدان له بعلو الباع، ورسوخ القدم في العلوم الشرعية، على أن الشاطبي لم يكن فقيها أصولية فحسب؛ بل كان متضلعا في علوم العربية أيضا، وله فيها مؤلفات

تنم عن علم غزير، ولكن الباحثين اشتغلوا بفقهه، ولم يلتفتوا إلى منزلته علوم اللغة، فتجلت منزلته النحوية في كتابه المقاصد الشافية[17].

إن من أهم بصمات الشاطبي النحوية ما جاء في كتاب المقاصد، فقد امتاز هذا الكتاب الضخم الذي بلغ عشرة أجزاء بمنهج متين، في شرحه على ألفية ابن مالك، دل على سعة فكره، ومتانته علمه، فقد برز منهجه بصورة جلية في اهتمامه بالمعنى المعجمي والسياقي، وتركيزه على الجانبين: الصرفي، والنحوي، واستخدامه الأساليب متنوعة ومختلفة في تحليله اللغوي والنحوي.

3ـ مكانة سيبويه عند الشاطبي:

منذ أن حل كتاب سيبويه في بلاد الأندلس في المنتصف الآخر من القرن الثالث الهجري على جهة التقريب، وكان ذلك على يد محمد بن موسى الأندلسي (ت307هـ)[18]، والكتاب يحظى بمكانة عالية، وبعناية خاصة من علمائها، وطلبتها[19]، حتى إن من لم يقرأه، ولو بلغ في علم النحو ما بلغ؛ لا يعبأ به، ولا يرى شيئا فيه[20].

وهذه العناية بكتاب سيبويه الخاصة جاءت في ظل العناية منهم بنحو العامة؛ إذ "النحو عندهم في نهاية من علو الطبقة؛ حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكان عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو؛ بحيث لا تخفى عليه الدقائق؛ فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء"[21].

وظلت شجرة المكانة لهذا الكتاب، والعناية به سامية سالمة، لا يزيدها مر الزمن إلا خضار وحلاوة، فأظلها عصر شيوخ الشاطبي في القرن الثامن الهجري، وهي على هذه الحال، وافرة الظلال، يانعة الثمار، فنشأ الشاطبي مستظلا بظلالها، وقاطفا من ثمارها؛ فعرف لها قدرها، وحفظ لها مكانها.

وقد أخذه رواية عن شيخه أبي عبد الله محمد بن الفخار البيري (ت745هـ)[22]، وكانت نسخته الخاصة منه مقابلة على نسخة ابن خروف (ت609هـ)[23]، وأما تعدد نسخه، ورواياته؛ فقد كانت لديه، وبين عينيه[24]، يقلب نظره فيها، ويجيل، ويقارن بينها، فيطيل؛ حتى ظهر له منها ما ظهر من علم سيبويه وشيخه الخليل، وانقدح له من فهم كلامه، وإدراك حقائقه، ومعرفة مقاصده ما انقدح، وهو الفقيه البارع؛ إضافة إلى ما أخذه فيه من علم شيوخه، وهم من هم في النحو[25]، ومن شراحه، وعلى رأسهم السيرافي (ت368هـ)، ثم ابن خروف، والنحويين المتقدمين ما بلغ به في فهمه، والإحاطة به مبلغا عظيما، يشهد له به ما سطره في كتابه "المقاصد الشافية " من نصوص الكتاب، وأصوله، ولغته، ومصطلحه، ومنهجه[26]، وما سلكه فيها من تحقيق نصته، وشرح مقاصده، وكشف دفائنه[27]، والاعتذار له، ونصرته، وإرجاع قواعد "الخلاصة"، وقضاياها، وألفاظها إليه[28]، أن كلامه عن كلام سيبويه كله لم يكن مقصده في "المقاصد الشافية"، وإنما يتكلم عما تعلق بكلام الناظم منه[29]، فكيف لو كان ذاك؛ اغلب على الظن أنها ستكون شافية كافية في كلامه في كتابه؛ كما كانت كذلك في كلام الناظم في "الخلاصة ".

وإذا كانت هذه هي مكانة كتاب سيبويه عند الشاطبي؛ فإن لصاحبه سيبويه مكانة لا تحل دوما، بل تحاكيها في المكانة العالية؛ إذ إن الكتاب من كاتبه، والعلم من عالمه، وإنما المكانة لا أحب من يقرأ "المقاصد الشافية" بإمعان خطئها البتة.

وكي يكون الكلام عن مكانة كتاب سيبويه عند الشاطبي بدليله و بيانه؛ فيحسن أن وردها من مواقف له، دالة على ذلك منه، نستجلبها من كلامه، و نتلمسها في منهجه في كتابه: "المقاصد الشافية"، ونسوقها معنونة ومرتبة؛ لتبرز تلك المكانة كاملة، فترى شاخصة واضحة.

المبحث الثاني
أثر سيبويه في موافقة مسائل البناء في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة

لعله من الواضح أن التراث النحوي العربي الممتد لحقب طويلة من الزمن وعلى أيد ثلة ممن شمروا سواعد الجهاد وأيقنوا ضرورة الإخلاص للعربية ولغتها الفذة فتألفت جهودهم وتميزت آثارهم مع لغة أحكمها القرآن وفضلها على سائر اللغات فتسابق أهلها خدمة لها وكرامة للكتاب الذي أنزل بها، فظهر لنا أن هناك مساحة كبيرة لما اتفق عليه النحويون في بيان مسائلهم وتوجيهها، وكان من الطبيعي أن يكون الاتفاق سيداً في كثير من الموضوعات ولا يختلف العلماء على أهميته في تقعيد القواعد، لأن منطلقهم واحد ومادة الاستقراء واحدة؛ بل إن من أهم موجبات تقدم المسائل النحوية وظهور حجتها اتفاق العلماء عليها، ولربما اختلف تعبيرهم في الاتفاق فقد عبروا عنها بألفاظ منها: (اتفق، استحسن، رجح، وألم...) على الرغم مما بينها من الفوارق في المعنى غير أنها تشتمل على معنى عام أفاد منه العلماء في بيان مفهوم الاتفاق.

الموافقة لغة: الاتفاق مصدر من (وفق)، وذكرها العلماء في باب (وف ق)، وحروفها تدل على ملائمة الشيئين واتفق الشيئان: تقاربا وتلاءما، والموافقة بمعنى: المصادفة والاتفاق، تقول: وافقت فلانا في موضع كذا، أي صادفته، ووافقت فلان على أمر على وفاق، وتقول: لا يتوفق عبد حتى يوفقه الله وإن فلانا موفق: رشيد، وأوفق القوم الرجل: دنو منه واجتمعت كلمتهم عليه. وأوفقت الإبل: اصطفت واستوت معا، وأوفقت السهم: جعلت فوقه في الوتر، والوفق من الموافقة بين الشيئين؛ كالالتحام. والتوافق: الاتفاق والتظاهر، وأم الوئام: الموافقة[30].

الموافقة اصطلاحا: الموافقة أو الاتفاق أو الموائمة وإن اختلفت في ألفاظها إلا أنها تحمل معاني مشتركة، وتعني اتحاد الثاني مع الأول فيما ذهب إليه وعدم الاعتراض علية ويمكن أن يعبر الثاني بألفاظ أخرى عن هذا القصد. وعلى هذا يمكن لنا أن نقول أن الموافقة قد وقعت كثيرة بين العلماء، وكانت وسيلة لتقعيد القواعد النحوية في كثير من المسائل، وتتضمن بطبيعة الحال أركانا لا يمكن الاستغناء عنها ومن أهمها:

الطرف الأول: وهو الذي ابتدع رأيا أو حكما في مسألة معينة.

الطرف الثاني: وهو الذي أيد الطرف الأول فيما ذهب إليه من المسائل أو استند إليها ما ذهب إليه الطرف الأول ليوحي بذلك إلى الاتفاق معه.

المادة المتفق عليها: وهي تختلف بحسب طبيعة الموضوعات والمسائل، ولكن ينبغي أن تتحد بين الطرفين ليصدق عليها (الموافقة) وإلا فإن اختلفت جهتا الموضوع أو المسألة كان ذلك منافيًا للغرض ولا يصدق أن يقال فيه موافقة أو اتفاق.

ومن الجدير بالذكر أن الموافقة قد تكون بين عالمين في عصور مختلفة أو قد تكون بين مجموعة علماء، وهذا ما ظهر واضحًا في كثير من المسائل النحوية وغيرها، وقد يكون الأمر بين عالمين أو مجموعة علماء وجميعهم في عصر واحد.

من جملة المسائل التي تأثر الشاطبي فيها بسيبويه، فكان ينقل قوله ويؤيده فيه وهي مسألة المبنيات:

1. ما ولا ولات وإن المشبهات بليس:

اختلف النحويون في إطلاق إعمال هذه الحروف عمل ليس أو تقييدها أو تقيد بعضها وإطلاق بعضها الآخر، فذهب بعضهم إلى أنها جميعا على نمط واحد من القلة وقال آخرون إن هناك تباينا بينهم فبعضها بقوة (ما) وبعضها أضعف منه، وذكرها ابن مالك في منظومته التعليمية، إذ قال:

في النكرات أعملت كليس لا*****وقد تلي لات وإن ذا العملا[31]

وفهم الشراح من كلامه أنه أطلق القول في إعمال لا ولم يقيده بقلة، وقيد بها لات وإن، فأشعر أن لا من الكثرة في درجة ما أو نحوها. ورد الشاطبي من اعترض عليه وبين أنه عمِل حسب القاعدة الأصولية وأكد أنه قد جاء في كلام العرب مثله إذ قال: "نظيرة: شنوءة - في باب فعوله، في النسب - إذ قيل فيه: شنئ. ولم يسمع فعلى في فعولة إلا في هذا اللفظ خاصة، ثم إنهم أطلقوا القياس في فعولة إطلاقا، ولم يقيدوه بقلة، أولهم سيبويه إلى هم جزا"[32]، وفهم من كلامه موافقته لابن مالك، ثم أكد صحة ما ذهب إليه ابن مالك، اذ قال: "وهذا شرحه، وبه ظهر أن كلام الناظم صحيح في نفسه، لا اعتراض عليه فيه"[33]، وأشار إلى أنه اعتمد على سيبويه في توضيح القاعدة الأصولية التي استند إليها في موافقته لابن مالك فقال: "وأما القاعدة الأصولية فصحيحة، ولا يلزم من صحتها اعتراض... فهو نافع جدا يطلعك على سير ما قاس المتقدمون عليه من كلام العرب، وما لم يقيسوا عليه، وما قاسوا عليه على ضعف أو بإطلاق. فقال سيبويه "ما أجرى مجرى ليست في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين"[34]، واتفق معه ابن السراج وزاد على ذلك فذكر أن (إن) قد ترد في الكلام بمعنى (ما) وهي أيضا تجري مجرى ليس في عملها وبين أن من ذلك قوله تعالى: {وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ}.(سورة النساء:159)، وفهم من كلامه أن (إن) ك (ما) وهي تجري مجرى ليس[35]، وفصل القول ابن جني في ذلك، إذ قال: "ذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجري (هل) ونحوها مما لا يعمل فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها، وكأن بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيها كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل) ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول "هل"؛ عليها للاستفهام ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الحجازيين"[36]، وأشار الزمخشري إلى أن (ما، ولا، ولات) تأتي بمعنى ليس من دون أن يحدد نمط الكثرة والقلة فيها، وفرق بين لغة الحجاز ولغة تميم في إعمال هذه الحروف[37]، وذكر العكبري أن (لات) هي في الأصل (لا) وقد زيدت فيها التاء وتعمل عمل ليس[38]، وأما ابن الناظم فقد اتفق مع النحويين من أن (لا) تأتي بمعنى ليس إن كان الاسم نكرة، ثم ذكر أن قد تزاد التاء على (لا) لتأنيث اللفظ، والمبالغة في معناه، فتعمل عمل ليس في أسماء الأحيان فقط، واستشهد بالآية القرآنية التي ذكرها ابن

مالك في قيام (لات) مقام (ليس)، وأشار إلى ندرة إجراء (إن) النافية مجرى (ليس) في قراءة سعيد بن جبير[39] وذكر بدر الدين المرادي أن أصل (لات) هي (لا) عند الجمهور، ثم قال: "قال ابن أبي الربيع: لات أصلها ليس، فقلبت ياؤها ألفا، وأبدلت سينها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني[40].

أما عن (إن) فقال: "وأما (إن) فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال، وقد سمع في النثر والنظم، فمن النثر، قولهم: (إن) ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية. وقال أعرابي: (إن قائما) يريد إن أنا قائما، وفصل الأشموني الكلام في المسألة وذكر اضطراب ابن مالك في المسألة وبين أنه قد أجاز القياس عليه في التسهيل، وتأوله في شرح الكافية، ثم اعترض على كلام ابن مالك في مساواة (لا) لـ (ليس) وأكد أن ذلك قليل، وأشار إلى أن (لات) يثبت لها عمل (ليس) عند سيبويه والجمهور، وقد منع ذلك الأخفش، وفرق في إعمال (إن) بين النحويين فذكر إعمالها عند الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، وذهب إلى أن الصحيح هو إعمالها.

ومما تقدم يتبين أن هذه الحروف قد عملت عمل (ليس) إلا أن إعمالها لا يكون على نمط واحد، وإن عدم التقيد الذي فهم من كلام ابن مالك في منظومته التعليمية، ليس المراد منها أن جميع هذه الأحرف على قوة واحدة؛ بل عدم التساوي بينها إذ أن الحروف المشبّهة بليس تختلف في قوة إعمالها وكثرة استعمالها عند العرب، فأقواها وأكثرها عملًا (ما)، وتليها (لا)، ثم (لات) بقيدٍ ونُدرة، وأضعفها (إن)، وقد أكده السماع والقياس، وفق القاعدة الأصولية التي استند إليها الشاطبي في موافقته لابن مالك في المسألة، وعلى هذا فإن سيبويه أثر واضح في تقعيد هذه المسألة، فقد اعتمد الشاطبي عليه.

2. كاف التشبيه اسم:

استعملت الكاف في العربية استعمالات عدة، فجاءت للتشبيه كثيرا، وذكرت للتعليل أيضا، وقد تكون زائدة في الكلام لإفادة التوكيد، وذكر ابن مالك أنها تستعمل اسما أيضا، إذ قال[41]:

شبه بكاف، وبها التعليل قـد*****يعـنى وزائدا لتـوكيد ورد

واستعمل اسما، وكذا عن وعلى*من أجل ذا عليهما (من) دخلا

ويفهم مما ذكره أن الكاف تستعمل اسما، وقال الشاطبي في شرحه على ذلك: "أن العرب استعملت الكاف المذكورة اسما لا حرفا دل على ذلك الدليل؛ لأن الأصل فيها الحرفية، لكن لما قام على اسميتها الدليل قيل بها"[42]، ثم بين موافقته فيما ذهب إليه في المسألة فذكر أن الشواهد الكثيرة التي استند إليها ابن مالك تقضي إلا يحكم على الأمر بالشذوذ، وقد كان سيبويه أثر كبير في موافقة الشاطبي لابن مالك، إذ حكى سيبويه: "كما أنه لا يعلمُ ذلك، فتجاوز اللهُ عنه"[43].

وتوثيقًا للمسألة مع الرعيل الأول نجد أن سيبويه ذكر أن الكاف يأتي بمعنى (مثل) واستشهد على ذلك بقول الشاعر خطام المجاشعي:

وصاليات ككما يؤثفين[44]

وفهم من كلامه أنه خص ذلك بالشعر[45]، وأكد المبرد أنها حرف وقد يضطر الشاعر فيجعله في منزلة الاسم واستشهد بالرجز من الشعر الذي ذكره سيبويه[46] وأشار ابن السراج إلى أن اضافة (مثل) إلى الكاف يدل على أنه يصح تقديرها اسما، ثم نقل عن أبي العباس المبرد اختلاف العلماء في الكاف، إذ قال: "وقال أبو العباس: فأما الكاف وحتى فقد خولف فيهما قال: وهذا حسن والكاف أشد تمكنا فأما امتناعهم من الكاف ومذ وحتى فلعلة واحدة. يقولون: كل شيء من هذه الحروف غير متمكن في بابه لأن الكاف تكون اسما وتكون حرفا فلا تضيفها إلى المضمر مع قلة تمكنها وضعف المضمر إلا أن يضطر شاعر"[47]، وهو بذلك يتفق مع سيبويه الذي منع الإضمار معها[48]، وذكر السيرافي أن الكاف قد تكون بمنزلة المثل وتستعمل حينئذ اسما وتدخل عليها حروف الجر وأكد أن من ذلك قول الشاعر خطام المجاشعي الذي نقله سيبويه، وأكد أن دخول الكاف الأولى وهي حرف جر على الكاف الثانية اثبات الاسمية الكاف الثانية لأنه لا يمكن دخول الحرف على الحرف، ثم بين احتمال الخيارين فيها فقد يكون الكاف الداخلة على (الطعن) اسما بمنزلة (مثل)[49]، وذكر هذا البيت الشعري أبو علي الفارسي وأشار إلى أن الكاف لا يخلو من أن يكون اسما أو حرفا في الأمثلة المذكورة ثم زاد على ذلك أنه لا يمكن أن يكون حرفا لأنه يستلزم جعلها صفة المحذوف وهو الفاعل ولا يمكن حذف الفاعل وبقاء الفاعل في مثل ذلك فهو اقرب للاسمية عنده[50].

وتوثيقا للمسألة وبيان جهد سيبويه في آثاره اللغوية نجده قد وجه الشاهد توجيها نحويا، إذ قال: "فانه انبنى على ما سُمِع، ولم تثبت اسميتها، الا في الشعر فقال بذلك"[51]، وأما أبو حيان الأندلسي فذكر أنها تكون اسما وتجر، ويسند إليها وأشار إلى حرفيتها وبين أنه لا خلاف على ذلك إلا ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) الذي نقل قال عنه: "لا خلاف نعلمه في أن كاف التشبيه تكون حرفا إلا ما ذهب إليه صاحب كتاب المشرق - وهو أبو جعفر بن مضاء من أن الأظهر في الكاف أن تكون اسما ابدا؛ لأنها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم"[52]، وذكر المرادي وقوعها حرفة في مواضع عدة[53]، وزاد على ذلك فأشار إلى وقوعها اسما أيضا في مواضع أخر[54]، ثم ذكر تخصيص مواضع اسميتها عند سيبويه بالشعر وبين إجازة الأخفش على أنها اسم في الاختيار وأشار إلى اتفاق ابن مالك معه في ذلك وزاد على ذلك بأن هذا ظاهر كلام الفارسي، وأكد شذوذ ما ذهب إليه ابن مضاء بقوله أنها اسم ابدا[55]، وذكر ابن عقيل استعمالها اسما وأكد أن ذلك قليل[56]، وأما ناظر الجيش فقد أكد أن الحجة على استعمالها اسم يكون في قول الشاعر:

فيا عجبا! إن الفراق يروعني*****به كمناقيش الحلي قصار

وقول امرئ القيس:

وانك لم يفخر عليك كفاخر*****ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب[57]

فأشار إلى أن دحول الكاف على كلمة (مناقيش) وفاعله (يروعني)، وبين أيضا أن الكاف في قوله: (كفاخر) وفاعله (يفخر) وفي الموضعين الفاعل غير محذوف وأن الكاف مع ما جرته صفة له[58]، وأشار المكودي إلى أن هناك مذهبين في المسألة فالأول مذهب سيبويه الذي ذكر أنها تستعمل اسما عند الضرورة واستشهد على ذلك بقول امرؤ القيس:

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا*****تصوب فيه العين طورا وترتقي[59]

والآخر هو مذهب الأخفش الذي ذهب إلى مجيئها اسما في الاختيار وقد اتفق معه ابن مالك في ذلك[60]، وأما خالد الأزهري فقد ذكر أن الكاف يكون بمعنى (مثل) في قول الشاعر:

بيض ثلاث كنعاج جم*****يضحكن عن كالبرد المنهم[61]

لأنها دخلت على الأسماء (نعاج، والبرد) ثم أشار إلى أن ذلك لا يختص بالشعر مستندا إلى اطلاق ابن مالك في المسألة[62]، وأكد السيوطي أن مجيء الكاف اسما في الشعر كثير جدا إلا أنه أنكر ذلك في النثر وأكد بذلك اختصاصه بالشعر خلافا للأخفش وأبو علي الفارسي[63].

وعلى ما تقدم من المسألة فإن العلماء قد اختلفوا فيما بينهم فقد ذهب سيبويه إلى أن الكاف لا يكون اسما إلا في ضرورة الشعر وهذا هو المشهور واتفق معه المبرد، وابن السراج، والسيرافي، وغيرهم على حين رأى آخرون ومنهم ابن ابي ربيعة أن الكاف استعملت اسما في الشعر وهو كثير فصيح، وأن الشاطبي قد صح ورود الكاف اسما في الشعر العربي مستدلا بما نقله من الشواهد الشعرية.

وبعد إمعان النظر في المسألة تبين للباحث ما يلي:

1. أنه لا فرق بين رأي سيبويه ورأي الأخفش ومن تابعهم، ذلك أنهم متفقون على أن الكاف تستعمل اسما، وإنما وقع الخلاف في السماع الوارد في كلام العرب، وكثرة هذا السماع. فسيبويه ذهب إلى أن الكاف استعملت اسما في الشعر فحسب، وهؤلاء ذهبوا إلى جواز استعمالها في الكلام العربي شعره ونثره.

2. الباحث يؤيد ما ذهب إليه من خالف سيبويه، ذلك أن الكاف استعملت اسما في أعلى نص لغوي وهو القرآن الكريم في قوله تعالى: {**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ**}. (سورة آل عمران من الآية:49)، فالكاف هنا مفعول به لـ(أخلق) لأن المعنى أخلق لكم من الطين مثل هيأة الطير وذلك يقتضي اسمية الكاف[64].

وظهر مما تقدم أن سيبويه كان له الأثر الأكبر في اثبات اسمية الكاف الا في الشعر.

3. أما الثانية في العطف:

تتكرر (أما) في سياق العطف، ولا يجوز أن يؤتي في الكلام بواحدة دون الثانية، وما جاء في الكلام من دون الثانية فنادر لا يقاس عليه كقول ذي الرمة[65]:

تهاض بدار قد تقادم عهدها*****وأما بأموات ألم خيالها[66]

فالأصل أن تتكرر (أما) ومثل هذه الأبيات لا يقاس عليه عند النحويين، وأما أغراض تكرارها فمتعددة، قد تكون للتخيير نحو: (أطعم أما سمكا وأما لبنا)، وقد تكون للتقسيم نحو: (الناس أما منصور وأما مخذول)، أو تكون للإباحة نحو: (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)، وتكون للإبهام نحو: (قام إما زيد وأما عمرو)، مع علمك بمن قام؛ لكنك أردت الإبهام بها، وتكون للشك أيضاً نحو: (رأيت إما زيدا وإما عمرا)، وعلى هذا فإنها متضمنة معنى (أو) بكل مصادقها[67]، وذكرها ابن مالك في منظومته التعليمية، إذ قال:

ومثل أو في القصد إما الثانية*****في نحو إما ذي واما الثانية[68]

ففهم الشراح من عدم الإطلاق في كلام ابن مالك في مماثلة (إما الثانية) للحرف (أو)؛ بل قال عنها (في القصد) احترازا من توهم كونها مثلها في الحكم اللفظي أيضا، وهو حكم العطف، فكأنما نفي أن تكون إما الثانية من حروف العطف[69]، واتفق معه الشاطبي على ذلك في المسألة، إذ قال: "والصحيح ما ذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب"[70]، أي: إسقاطها من باب حروف العطف.

واعتمد الشاطبي في بيان معنى التقسيم لـ(إما) على ما نقله سيبويه وغيره من قول الشاعر في المسألة، إذ نقل عنه قول سعد ابن قرط:

يا ليتما أمنا شالت نعامتها*****إما إلى جنة، إما إلى نار[71]

واستدل الشاطبي على ما نقله سيبويه حيث ذكر(إما) في جملة الحروف العاطفة، فالظاهر انها كذلك، وهذا لا شبهة فيه[72].

وأما علماء العربية فقد اختلفت آراؤهم في المسألة وتباينت مذاهبهم، فذكر المبرد أن (إما) المكسورة تكون في موضع (أو) وإذا ذكرت في الجملة ينبغي تكرارها بخلاف (أما) المفتوحة فأنت مخير بين الوقف عليها إذا تم خبرها وبين تكرارها، ثم زاد على ذلك ببيان بعض الفروق بين (إما) المكسورة و (أو) واسندها إلى الخليل وزاد على ذلك أن أصل (إما) هو (إن) وضمت إليها (ما) وأشار إلى أنه لا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يضطر إلى ذلك شاعر[73]، وأنكر السيرافي العطف بـ(إما) فأخرجها من أن تكون من حروف العطف[74]، وذكر ابن الأثير اختلاف النحويين في المسألة فبين أن الزجاج، والفارسي، ووغيرهما ذهبوا إلى أنها ليست من حروف العطف وعللوا ذلك بدخول واو العطف عليها وصحة الابتداء بها، وبين أن هناك قوما قالوا: إن (إما) الثانية حرف عطف دون الأولى من دون أن يسند القول لاحد[75]، وأكد المرادي أن (إما) مثل (أو) فيما يقصد بها فتكون للتخيير والإباحة والتقسيم والشك والإيهام، وبين أنه لا أن تكون مثل (أو) بشكل مطلق فهي لا ترد بمعنى (الواو) ولا (بل) أو قد يأتي قليلا ومختلفة فيه[76]، وذكر ابن هشام أن الكثير من النحويين زعموا أن (اما) الثانية في الطلب والخبر بمنزلة (أو) في العطف والمعنى وزاد على ذلك أن جماعة من النحويين ومنهم ابن كيسان وأبو علي وابن برهان قالوا: أنها مثلها في المعنى فقط ثم أيد قولهم باعتبار أنها جامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف[77]، وأنكر ابن عقيل العطف بـ(اما) خلافا لبعض النحويين وبين أنها مثل (أو) في إفادة معنى التخيير والتقسيم والشك والإيهام والإباحة[78]، وبعد أن عرضنا آراء النحويين يتبين أنهم لم يجتمعوا على أمر واحد في المسألة، بل اختلفوا فيها، وظهر من البحث أن (إما) الثانية ليست من حروف العطف، وما ذكر من الشواهد على أنها من حروف العطف يمكن تأويله، وقد كان لسيبويه أثرٌ واضح في إثبات التوافق بين الشاطبي وابن مالك وتبسيط المسألة.

4. العطف بـ (لكن):

اتفق علماء العربية على كثير من حروف العطف واختلفوا في بعضها، ومن حروف العطف التي ذكرها النحويون وأنكرها بعضهم الآخر (لكن)، فذهب ابن مالك إلى إثباتها على أنها من حروف العطف، إذ قال:

وأول لكن نفيا أو نهيا ولا*****نداء او أمرا أو إثباتا تلا[79]

فـ(لكن) من حروف العطف عنده، وقد وحدد لها شروطا، وأكد الشاطبي اضطراب كلام ابن مالك الذي ذكره هنا عن شرح التسهيل ثم أكد موافقته له فيما ذكره هنا، إذ قال: "والأظهر ما ذهب إليه هنا"[80]، والاظهر ما ذهب اليه سيبويه لان عدها من الحروف المشركة، وقرنها بـ(بل، ولا) بل وشبهها في التشريك بـ(الواو والفاء وثم)وغيرها[81]،ثم أكد موافقته له ثانية على أن (لكن) من حروف العطف قائلا: "بهذا وجهه الأستاذ أبو عبدالله ابن الفخار شيخنا رحمه الله، فالأظهر ما ذهب إليه الناظم هنا من كون (لكن) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة"[82]، ثم ذكر آراء البصريين والكوفيين في مسألة عطف المفردات والفرق بينهما وذكر أن حجة البصريين في أنها لا تقع إلا بعد النفي والنهي، وأن العطف بها لا يكون في الاثبات إلا لغرض الخطأ والنسيان، ثم بين موضع الاستغناء عنها بـ(بل) في الإثبات وبقاء حكمها على الأصل في الاثبات[83]، واعتمد الشاطبي في إثبات مبدأ الاستغناء الذي أتى له بنظائر كثيرة، ونبه عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعده من الاصول الثابتة، وبنى في التعليل على مقتضاه، فهذا من ذلك"[84]، والذي اعتمده الشاطبي في بيان موضع الاستغناء قاعدة معلومة عند السابقين.

ومن المعلوم أن علماء العربية تحدثوا كثيرة في مسألة كون (لكن) من حروف العطف أم لا فأثبتها الكثير منهم وأنكرها آخرون، فأكد الزجاجي جواز العطف بها ولكنه قيد ذلك بعطف اسم واحد بعدها فحسب[85]، وأما أبو علي الفارسي فقد نقل إنكار كون (لكن) من حروف العطف وأسند هذا الإنكار إلى يونس[86]، وسكت عن ذلك وفهم من سكوته موافقته له، وخالف ابن جني استاذه في المسألة فعد (لكن) من حروف العطف[87]، وذكر الزمخشري أن العطف ب (لكن) لا يكون في المفرد لأنها تفيد معنى الاستدراك مع المفرد أما في عطف الجمل فقد وقع في العربية منه ذلك ومثله مثل (بل) ولا يأتي إلا بعد النفي أو الإيجاب[88]، وأكد ابن الأثير أن (لكن) تفيد الاستدراك، وقد يعطف بها في النفي مفردة على مفرد، أما إذا دخلت على الإيجاب فإنها تحتاج إلى جملة بعدها[89]، وقوله ليس منها، أي: ليس من حروف العطف، وتحدث ابن الناظم عن العطف بـ(لكن) وأكد أنه يعطف بها مثبت بعد نفي أو نهي وإذا دخلت عليها الواو تعرى من العطف واستشهد على ذلك بقوله تعالى: {ما كان محمد أبا أحد من رجالكم و لكن رسول الله و خاتم النبيين و كان الله بكل شيء عليما}. (الأحزاب:40)، وبين علة تعريها حينئذ من العطف لامتناع دخول العاطف على العاطف، وأكد ابن الناظم على أن ابن خروف زعم أن العطف بـ(لكن) لم يستعمل إلا مع الواو وبين أن سيبويه لم يمثل العطف بها إلا بعد الواو[90]، وأكد المرادي أن العطف به من دون واو فيه نظر، ثم بين أنه إذا وليها جملة لم يلزم اقترانها بالواو فتكون مع الواو ودونها واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

أن ابن ورقاء لا تخشى بوادره*****لكن وقائعه، في الحرب، تنتظر

ثم ذكر أن ابن يعيش اتفق مع يونس في أن (لكن) ليست من حروف العطف فلا يعطف بها[91]، وأشار إلى الفرق بين البصريين والكوفيين في وقوعها بعد الإيجاب الذي أجازه الكوفيون ومنعه البصريون الذين قالوا: إنها لا تثبت إلا بعد نفي او نهي[92]، وذكر ابن هشام أن (لكن) من حروف العطف ولكن يستلزم في العطف بها شروط هي: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقرن بالواو، ثم استشهد على كونها من حروف العطف بما نقله المرادي من البيت الشعري عن زهير[93]، ثم ذكر أن ابن أبي الربيع زعم أنها إذا اقترنت بالواو تكون عاطفة جملة على جملة وأن ذلك ظاهر كلام سيبويه وذكر لها شروطها للعطف أيضا[94]، وأما ابن عقيل فإنه اتفق مع البصريين في أنها لا تقع عاطفة إلا إذا وقعت بعد نفي أو نهي وأكد أنها لا تقع عاطفة في الإثبات[95]، وذكر ناظر الجيش أن (لكن) ليست عاطفة مع وجود الواو، إذ قال: "والذي يقتضيه النظر أن لا مدخل لها في عطف الجمل وأنها إذا وليها مفرد والواو مذكورة فالعطف للواو وهي تفيد الاستدراك لا غير وإن لم تذكر الواو فلكن نفسها هي العاطفة بهذا إن كان مسموعة وإلا فالقياس لا يدفعه..."[96]، وأنكر خالد الأزهري العطف بـ(لكن) واتفق بذلك ما

نقل عن يونس فأكد أن (لكن) حرف استدراك والعاطف فيما نقله العلماء هي الواو ولا يختلف عنده الأمر في السلب عن الإيجاب ولم يقتنع بمزاعم ابن أبي الربيع والذي عده ظاهر كلام سيبويه[97].

وبعد هذا العرض لحقيقة المسألة وآراء النحويين فيها يتبين أن العطف (لكن) قد وقع في كلام العرب ودليله السماع من كلام الله تعالى إلا أنه ليس من الصحيح إطلاق هذا الحكم لها وإنما يقيد ذلك بوقوعها بعد النفي أو النهي مع المفرد وبالجملة فقد يقع في الإيجاب أيضا، والصحيح أن الذي أصله سيبويه في المسألة كان له أثر واضح في تقعيدها؛ بل إن الشاطبي قد اعتمد عليه في اتفاقه مع ابن مالك في المسألة.

الخاتمة ونتائج البحث

بعد هذه الدراسة يتبيّن أن سيبويه ظلّ علَماً خالداً في ميدان النحو العربي، وأن أثره لم يتوقف عند عصره، بل امتد إلى أجيال متلاحقة من العلماء، فكان حاضراً بآرائه ومناهجه في مؤلفاتهم وشروحهم. ويظهر ذلك جلياً في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، إذ نجد أن مسائل البناء التي قرّرها سيبويه قد شكّلت منطلقاً رئيساً لمعالجة الشاطبي لهذه القضايا، فكان موقفه منها في الغالب موقف الموافق المستند إلى حجج إمام النحاة، مع بسطٍ وتفصيلٍ وتعليلٍ يعبّر عن شخصية الشاطبي العلمية المستقلة، وبعد هذه الدراسة يتبين:

1ـ تبين أن أثر سيبويه لم يقتصر على كتاب المقاصد فحسب، بل تعدى أثره الى نحويين كثر سبقوا الشاطبي، إذ كشف البحث عن جهد كثير وكبير لنحويين اتفق معهم الشاطبي في توظيف آراء سيبويه في مسألة البناء.

2ـ أن هذه الحروف (ما ولا ولات وإن) قد عملت عمل (ليس) إلا أن إعمالها لا يكون على نمط واحد، ليس المراد منها أن جميع هذه الأحرف على قوة واحدة؛ بل عدم التساوي بينها إذ أن الحروف المشبّهة بليس تختلف في قوة إعمالها وكثرة استعمالها عند العرب، فأقواها وأكثرها عملًا (ما)، وتليها (لا)، ثم (لات) بقيدٍ ونُدرة، وأضعفها (إن)، وقد أكده السماع والقياس، وفق القاعدة الأصولية التي استند إليها الشاطبي في موافقته لابن مالك في المسألة، وعلى هذا، كان لسيبويه أثرٌ واضح في تقعيد هذه المسألة، إذ اعتمد عليه الشاطبي.

3ـ أن سيبويه كان له الأثر الأكبر في اثبات اسمية الكاف الا في الشعر.

4ـ أن آراء النحويين تبين أنهم لم يجتمعوا على أمر واحد في المسألة، بل اختلفوا فيها، وظهر ذلك في مسألة (إما) الثانية ليست من حروف العطف، وما ذكر من الشواهد على أنها من حروف العطف يمكن تأويله, وقد كان سيبويه الأثر الواضح في إثبات الموافقة بين الشاطبي وابن مالك وتبسيط المسألة .

5ـ أن العطف بـ(لكن) قد وقع في كلام العرب ودليله السماع من كلام الله تعالى إلا أنه ليس من الصحيح إطلاق هذا الحكم لها وإنما يقيد ذلك بوقوعها بعد النفي أو النهي مع المفرد وبالجملة فقد يقع في الإيجاب أيضا ، والصحيح أن الذي أصله سيبويه في المسألة كان له أثر واضح في تقعيدها؛ بل إن الشاطبي قد اعتمد عليه في اتفاقه مع ابن مالك في المسألة.

6. أن الشاطبي لم يكن مجرّد ناقل لتراث سيبويه، بل كان محللاً ناقداً، وظّف أقواله في بناء رؤية نحوية متكاملة، تُبرز عمق التأثير من جهة، وتكشف عن التفاعل الخلّاق بين التراث والتجديد من جهة أخرى. ومن خلال ذلك يتأكد أن العلاقة بين سيبويه والشاطبي هي علاقة امتداد وتواصل، تُجسّد استمرارية النحو العربي وتماسكه عبر العصور.

7. ويمكن القول إن أثر سيبويه في المقاصد الشافية يمثل نموذجاً حيّاً لكيفية حضور تراث الأوائل في المصنفات المتأخرة، وهو ما يفتح الباب أمام دراسات أخرى تكشف عن مظاهر هذا الحضور في قضايا نحوية أخرى، أو في شروح نحوية متعددة، وبذلك تتضح معالم التطور التاريخي للنحو العربي وتُبرز ثراءه المعرفي.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (https://sdasmart.org/jsconf/)

المصادروالمراجع

.القرآن الكريم.

- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد، (1420هـ)، البديع في علم العربية (تحقيق فتحي أحمد علي الدين)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- ابن السراج، (1996م)، الأصول في النحو (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1987م)، جمهرة اللغة (تحقيق رمزي منير بعلبكي)، بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن عصفور (ابن الناظم)، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، (2000م)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد باسل عيون السود)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (1980م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار التراث – دار مصر للطباعة.
- ابن فارس (الزجاجي)، عبد الرحمن بن إسحاق، (1984م)، حروف المعاني والصفات (تحقيق علي توفيق أحمد)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414ه)، لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- ابن هشام، جمال الدين، (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله)، دمشق: دار الفكر.
- ابن هشام، جمال الدين، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو حيان الأندلسي، (2010م)، البحر المحيط في التفسير (تحقيق صدقي محمد جميل)، بيروت: دار الفكر،
- أبو حيان الأندلسي، (2013م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (تحقيق حسن هنداوي)، دمشق: دار القلم/دار كنوز إشبيليا.
- الأشْموني، نور الدين علي بن محمد، (1998م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية.
- امرؤ القيس، (1958م)، ديوان امرئ القيس (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة: دار المعارف.
- البغدادي، محب الدين العكبري، (1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق عبد الإله النبهان)، دمشق: دار الفكر.
- حسن، عباس، (1975م)، النحو الوافي، القاهرة: دار المعارف.
- الحلبي المصري، محمد بن يوسف (ناظر الجيش)، (1428ه)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (تحقيق علي محمد فاخر وآخرون)، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- الزبيدي، مرتضى، (1987م)، تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق مجموعة من المحققين)، بيروت: دار الهداية.
- الزركلي، خير الدين، (2002م)، الأعلام، بيروت: دار العلم للملايين.
- الزمخشري، محمود بن عمرو، (1993م)، المفصل في صنعة الإعراب (تحقيق علي أبو ملجم)، بيروت: مكتبة الهلال.
- سِيبويه، عمرو بن عثمان، (1988م)، الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السِّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (2008م)، شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشاطبي النحوي، (2011م)، الشاطبي النحوي في ضوء شرحه لألفية ابن مالك (رسالة ماجستير بإشراف ناصر إبراهيم النعيمي)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (تحقيق مجموعة من المحققين)، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى.
- الصبان، محمد بن علي، (1997م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عمر، أحمد مختار، (2008م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب.
- الغلاييني، مصطفى، (1993م)، جامع الدروس العربية، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية.
- الفارسي، أبو علي، (1985م)، المسائل البصريات (تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد)، القاهرة: مطبعة المدني.
- المبرد، محمد بن يزيد، (1994م)، المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة)، بيروت: عالم الكتب.
- المرادي، بدر الدين حسين بن قاسم، (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- المرادي، بدر الدين حسين بن قاسم، (2008م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (تحقيق عبد الرحمن علي سليمان)، القاهرة: دار الفكر العربي.

- المكودي، عبد الرحمن بن علي، (2005م)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف (تحقيق عبد الحميد هنداوي)، بيروت: المكتبة العصرية.

الهوامش

[1] طبقات النحويين: ٩٧.

[2] هو كتاب العين وقد حققه د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، نشرته دار الهجرة بقم إيران في خمسة أجزاء.

[3] معجم اللغة العربية المعاصرة: 3/ ٣٠٢.

[4] هو الليث بن المظفر بن نصر بن سيار، رجل صالح وصاحب الخليل، وكان الخليل قد عمل من كتاب العين باب العين ثم مات، فاتمه الليث باسم الخليل، معجم اللغة العربية المعاصرة: 5/ 30- 31.

[5] هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم البصري مولي قدامة بن مظعون الجمحي، صنف كتاب في طبقات الشعراء. مات في بغداد سنة ٢٣١هـ معجم اللغة العربية المعاصرة 5/ 345- 346.

[6] هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري، ولد أعمى، كان ذا علم في القرآن والحديث والفقه. مات بالبصرة سنة ١١٧هـ، في أيام هشام بن عبد الملك. ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة 5/ 6.

[7] هو أبو النضر سعيد بن أبي العروبة بن مهران العدوي مولاهم البصري، حدث عن الحسن، ومحمد بن سيرين وقتادة. حدث عنه شعبة والثوري والنضر بن شميل، مات سنة ١٠٩هـ سير أعلام النبلاء 7/ 3- 8.

[8] لعله أبو الفضل جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك الفارسي وزير الرشيد، كان كريما سمح الأخلاق طلق الوجه، غضب عليه الرشيد فقتله ونكب البرامكة لأحله سنة ١٨٧هـ سير أعلام النبلاء 8/ 30- 38.

[9] معجم اللغة العربية المعاصرة 4/ 500- 501.

[10] شعاعه: متفرقه.

[11] أغفاله: جمع غفل، وهو ما لا سمة له.

[12] خلج: جذب، وأشطان: جمع شطن، وهو الحبل الطويل.

[13] بعج: فتق..

[14] أناء الفوارد: رجع الشوارد.

[15] الخصائص، لابن جني، مرجع سابق1/ 308.

[16] ينظر: الشاطبي النحوي في ضوء شرحه الألفية ابن مالك ٢.

[17] ينظر: المصدر نفسه ٣-٢.

[18] ينظر: الأعلام: 7/ ١١٧.

[19] ينظر: نشأة النحو للطنطاوي: ١٧٨.

[20] ينظر: بغية الوعاة: ٣٣١/1.

[21] نفح الطيب1/ ٢٢١.

[22] ينظر: سيرة الشاطبي في مقدمة تحقيق كتابة: المقاصد الشافية: 1/ 6.

[23] ينظر: المقاصد الشافية: 247/2.

[24] ينظر: المقاصد الشافية: 1/ 508، 520، 2/ 198، 4/ 466- 467، 5/ 250، 8/ 8، 101، 111.

[25] ومنهم. إضافة إلى البيري، أبو سعيد فرج ابن لب الثعلبي (ت٧٨٢)، وأبو عبد الله الأوسي البلنسي (ت ٧٨٢)، ينظر: مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ١ / (6) - (٧)، وبرنامج المجاري ٩١.

[26] ينظر، مثلا: المقاصد الشافية2/ 197، 3/ 9، 9/ 494.

[27] ينظر، مثلا: المقاصد الشافية2/ 293، 8/ 287.

[28] ينظر، مثلا: المقاصد الشافية1/ 292، 5/ 442.

[29] ينظر: السابق7/ 476- 477، 8/ 219.

[30] لسان العرب١٠ / ٣٨٢، وتاج العروس من جواهر القاموس29/ ٤٧٨.

[31] الفية ابن مالك ٢٠، نقله الشاطبي بصيغة أخرى (في النكرات أعملت ليست لا لات، ومثل ما أتي إن معملا).

[32] المقاصد الشافية، 250/2.

[33] المصدر نفسه، 253/2.

[34] الكتاب لسيبويه،58/1.

[35] ينظر: الأصول في النحو،94/1-95.

[36] الخصائص: 168/1.

[37] المفصل في صنعة الأعراب: ١١٢/1.

[38] اللباب في علل البناء والاعراب: ٢٧٢/2.

[39] ينظر: شرح ابن الناظم: 107/1-109.

[40] الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٨٨/1.

[41] ألفية ابن مالك: 35.

[42] المقاصد الشافية: 664/3.

[43] الكتاب: 140/3.

[44] الكتاب: 22/1.

[45] ينظر: الكتاب: ٣٢/1.

[46] ينظر: المقتضب: 350/4.

[47] الأصول في النحو: 438/1.

[48] ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٩/1.

[49] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٩١/1.

[50] ينظر: المسائل البصريات: 537/1.

[51] ينظر: الكتاب: 408/1.

[52] التذييل والتكميل: 260/11-261.

[53] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٨١.

[54] ينظر: المصدر نفسه: ٨٢.

[55] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 762/2.

[56] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧/3.

(57) امرئ القيس، الديوان: 44.

(58) ينظر: تمهيد القواعد: 3011/6.

(59) حروف المعاني والصفات: ٧٧/1.

(60) ينظر: شرح المكودي: 154، وديوانه: ١٧٦.

(61) شرح الأشموني: ٩٨/2.

(62) ينظر: حاشية الصبان: ٣٣٨/2.

(63) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٨٢/3.

(64) ينظر: البحر المحيط: 487/2-488.

(65) المقاصد الشافية: ١٢٩/5.

(66) الجنى الداني في حروف المعاني: 533/1.

(67) الجنى الداني في حروف المعاني: 129/5-131.

(68) الفية ابن مالك: 48.

(69) ينظر: المقاصد الشافية: 131/5-132.

(70) المصدر نفسه: 132/5.

(71) الجنى الداني في حروف المعاني: 533/1.

(72) المقاصد الشافية: ١٣٣/5.

(73) ينظر: المقتضب: ٢٨/3.

(74) ينظر: شرح كتاب سيبويه.

(75) ينظر: البديع في علم العربية: 368/1.

(76) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٠١٢/2.

(77) ينظر: أوضح المسالك: 343/3.

(78) النحو الوافي: 613/3.

(79) ألفية ابن مالك: 84.

(80) المقاصد الشافية: 136/5.

(81) المقاصد الشافية: ١٣٦/5.

(82) المصدر نفسه: 138/5.

(83) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٩/5.

(84) المصدر نفسه: ١٣٩/5.

(85) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٣٣.

(86) ينظر: المسائل الحلبية: 265.

(87) سر صناعة الاعراب: 64/2.

(88) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: 405.

(89) ينظر: البديع في علم العربية: 23/1.

(90) ينظر: شرح ابن الناظم،382.

(91) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 589.

(92) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1018/2.

(93) ينظر: أوضح المسالك: 345/3، شرح الأشموني: 387/2.

(94) ينظر: مغني اللبيب: 358.

(95) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٠/3 ، وشرح المكودي: 229.

(96) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3491/7.

(97) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 176/2.